

Distr.: General  
17 September 2014  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الدورة السابعة والعشرون  
البند ٦ من جدول الأعمال  
الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

بوتان

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.14-16319 290914 081014



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 4 1 6 3 1 9 \*

١- تلتزم حكومة بوتان الملكية التزاماً تاماً بالاستعراض الدوري الشامل الذي تعتبره آلية جد مهمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل كذلك فرصة لتقاسم أفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان، وهو ما ينص عليه أيضاً دستورنا في بوتان.

٢- وأعرب الوفد في أيار/مايو ٢٠١٤ عن قبوله ١٠٣ توصيات من أصل ١٦٣ توصية وأرجأ تقديم رد على ٦٠ توصية كي يُنعم النظر فيها. وعملاً بالفقرة ١٢٠ من مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لبوتان، بحثت الحكومة الملكية التوصيات التي أرجئ النظر فيها وقدمت ردوداً بشأنها بعد إجراء مشاورات معمّقة مع جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة. وتتطرق هذه الإضافة إلى جميع التوصيات التي أرجئ النظر فيها وعددها ٦٠ توصية.

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
١-	١-١٢٠	تنوي بوتان توسيع سلسلة التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان مع مراعاة قدراتها المالية وما يترتب على ذلك من تبعات من حيث الموارد وعبء الإبلاغ وضرورة تعديل التشريعات، وما إلى ذلك. وما برحت الحكومة الملكية تؤكد على ضرورة أن تبدأ بوتان بإنشاء المؤسسات القانونية والسياسية والاجتماعية وتطوير الموارد البشرية قبل التعهد بأي التزامات دولية إذا هي أرادت أن تضيء على هذه الالتزامات تأثيراً ذا مغزى. وتظل التنمية الاجتماعية الاقتصادية تمثل الأولوية لدى بوتان باعتبارها من البلدان النامية غير الساحلية الصغيرة، وبالنظر إلى مستواها الإنمائي الحالي. ولذلك لا تفكر بوتان حالياً في الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
٢-	٢-١٢٠	وستواصل فرقة العمل المتعددة القطاعات بحث الصكوك الدولية ذات الصلة للنظر في جدوى التصديق عليها.
٣-	٣-١٢٠	وهناً بنتائج استعراض فرقة العمل المتعددة القطاعات التابعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد تنظر بوتان في الانضمام إلى العهد.
		يمثل مبدأ عدم التمييز أحد المبادئ المهمة في قوانين بوتان وسياساتها. وتوجد أطر قانونية لضمان عدم التمييز ضد الجميع. وتنص المادة ٧(١٥) من دستور بوتان على حق الجميع في عدم التعرض للتمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الأسباب. وتتيح الأحكام القانونية الحالية إطاراً لحماية الجميع من التمييز. ولذلك لا تفكر بوتان حالياً في التصديق على الاتفاقية.

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
٤-	١٢٠-٤	تنص المادة ٧ من الدستور على حق الجميع في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتتضمن تشريعات وطنية أخرى أحكاماً متصلة بمسألة التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
		وقد تفكر بوتان في التصديق على هذه الاتفاقية بعد أن تتشاور مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة وتبحث فرقة العمل متعددة القطاعات هذه المسألة بحثاً معمقاً.
٥-	١٢٠-٥	فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يرجى الاطلاع على الرد المقدم بشأن التوصيتين ١٢٠-٢ و ١٢٠-٤.
		أما بالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فيرجى الاطلاع على الرد المقدم بشأن التوصية ١٢٠-١.
٦-	١٢٠-٦	لا تفكر بوتان في الانضمام إلى الاتفاقية ولن تنظر في الانضمام إليها إلا إذا كان هذا الصك وجيهاً وضرورياً.
٧-	١٢٠-٧	أدرجت بوتان مسائل الإعاقة في خططها الوطنية وهي حالياً بصدد تقييم السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة من أجل إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تفكر بوتان في التصديق على هذه الاتفاقية بعد أن تتشاور مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة وتبحث فرقة العمل متعددة القطاعات هذه المسألة بحثاً معمقاً.
٨-	١٢٠-٨	لا تفكر بوتان في الانضمام إلى الاتفاقية ولن تفكر في النظر في الانضمام إليها إلا إذا كان هذا الصك وجيهاً وضرورياً.
٩-	١٢٠-٩	لا تفكر بوتان حالياً في التصديق على البروتوكول الاختياري.
١٠-	١٢٠-١٠	ستفكر بوتان في إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفقاً لاحتياجات الحكومة وأولوياتها.
١١-	١٢٠-١١	يتوافق قانون العمل والاستخدام لعام ٢٠٠٨ مع العديد من المعايير الدولية المتصلة بعمل الأطفال بما فيها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢.
		لن تفكر بوتان في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية والتصديق على اتفاقياتها الأساسية إلا إذا كان ذلك خطوة وجيهاً وضرورية بالنسبة إليها.

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
١٢-	١٢٠-١٢	يرجى الاطلاع على الرد المقدم بشأن التوصية ١٢٠-٨.
١٣-	١٢٠-١٣	يرجى الاطلاع على الرد المقدم بشأن التوصية ١٢٠-٨.
١٤-	١٢٠-١٤	وضعت بوتان تدابير إدارية لمساعدة الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء لأسباب إنسانية.
١٥-	١٢٠-١٥	لا تفكر بوتان حالياً في التصديق على البروتوكول الاختياري الثالث.
١٦-	١٢٠-١٦	تقبل بوتان هذه التوصية مع مراعاة الظروف والمسائل المبيّنة سابقاً فيما يتعلق بعمليات انضمامها إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
١٧-	١٢٠-١٧ ١٢٠-٢٩	تظل بوتان ملتزمة بالتعاون البناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وستواصل استقبال المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، مع مراعاة قدراتها وأولوياتها الوطنية وضرورة اتخاذ الترتيبات المناسبة لتنظيم هذه الزيارات. وزار بوتان مؤخراً المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
١٨-	١٢٠-٣٠	يعالج الإطار القانوني الحالي لبوتان مسألة زواج الأطفال. ويُحظر زواج الأطفال بموجب عدة أحكام يتضمنها قانون الزواج وقانون العقوبات في بوتان. وفيما يحظر قانون الزواج صراحة زواج الأطفال، يجرم قانون العقوبات أي شكل من أشكال العلاقة الجنسية التوافقية مع طفل دون سن الثانية عشرة ومع طفل يتراوح عمره بين الثانية عشرة والثامنة عشرة سواء أكان معلوماً أم غير معلوم أن الشخص الآخر طفل.
		وكانت الحكومة الملكية سبّاقة أيضاً إلى التصدي لزواج الأطفال وحمل المراهقات من خلال برنامج صحة المراهقين وبرنامج التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.
		وتشارك بوتان في خطة العمل الإقليمية لإنهاء زواج الأطفال، التي وضعتها مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال بالتشاور مع المجتمعات المدنية لثمانية بلدان وفروع رابطة محامي جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وستتولى اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بصفتها الوكالة المحورية، عملية تنسيق خطة العمل وتنفيذها.
		وقبلت بوتان توصيتين مقدمتين خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل بشأن التوعية بمسألة زواج

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
١٩-	٣١-١٢٠	الأطفال لمنع حدوثه. وهذه الخطوات الاستباقية تكشف التزام بوتان الكامل بمنع ظاهرة زواج الأطفال وإهائهم. وهكذا يمكن لبوتان أن تقبل هذه التوصية جزئياً إذ تفهم أن المقصود من عبارة "الإجراءات" هو التوعية بهذه المسألة.
١٩-	٣١-١٢٠	تعمل بوتان بالفعل على تحسين النظام الحالي للتسجيل المدني من خلال وضع إجراءات تشغيل موحدة لتسجيل الولادات والوفيات.
		وهي تشارك أيضاً في إطار العمل الإقليمي المتعلق بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ.
		ولا تفكر بوتان في إجراء أي تعديل لتشريعها المتعلق بالتسجيل المدني بما أن المبادرات الموجودة تتصدى بما يكفي لجميع الشواغل.
٢٠-	٣٢-١٢٠	يمثل مبدأ عدم التمييز أحد المبادئ المهمة في قوانين وسياسات بوتان. وتوجد أطر قانونية لضمان عدم التمييز ضد الجميع. فسياسة حكومة بوتان ترمي إلى إنشاء مجتمع مدني خال من القمع والتمييز والعنف وقائم على دولة القانون وحماية حقوق الإنسان والكرامة، وضمان حقوق الناس وحرّياتهم الأساسية. وتنص المادة (١٥)٧ من دستور بوتان على حق الجميع في عدم التعرض للتمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير ذلك من الأسباب.
		وفيما يتعلق بقانون المواطنة، يحق لكل دولة ذات سيادة أن تضع قانونها الخاص بالمواطنة الذي يحدد شروط الحصول على جنسيتها أو نقلها أو سحبها. وعلى غرار عدة بلدان، خضع قانون بوتان بشأن المواطنة، منذ سنّه في عام ١٩٥٨، لمجموعة من التعديلات الرامية إلى مواءمته مع التغييرات الإجرائية الإيجابية.
		وتعتقد بوتان أن قانون المواطنة في صيغته الحالية يخدم مصلحة البلد ومواطنيه على أحسن وجه.
٢١-	٣٣-١٢٠	تجدر الإشارة إلى أن الفوارق في نقل الجنسية عن طريق الوالدين توجد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء.
		ومنذ اعتماد الدستور في عام ٢٠٠٨، بات إجراء نقل الجنسية البوتانية واحداً للوالد والوالدة.

الرقم	التوصيات رقم	الرد
-٢٢	٣٤-١٢٠	تقبل بوتان هذه التوصيات.
	٣٥-١٢٠	وحددت بالفعل الفئات الضعيفة التي تشمل المسنين والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وما إليهم، كواحد من مجالات النتائج الرئيسية الوطنية في الخطة الخمسية الحادية عشرة. وأنشئت لجنة رفيعة المستوى لتحديد وكالة تتولى مهمة الاضطلاع بالولايات المتعلقة بالفئات الضعيفة. وأدرجت المرافق والخدمات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة في الخطة الخمسية الحادية عشرة. وأنشئت لجنة رفيعة المستوى لتقييم الحاجة إلى سياسية وطنية بشأن الإعاقة. ويجري تنفيذ خطة عمل وطنية لحماية الأطفال.
-٢٣	٣٦-١٢٠	أعيد النظر في المناهج المدرسية لتعزيز مراعاة نوع الجنس، في حين تستفيد النساء بقدر أكبر من برنامج التعليم غير الرسمي الذي يتضمن مواد تعليمية مؤاتية للجنسين ومراعية لنساء الأرياف وحياتهن.
-٢٤	٣٧-١٢٠	وتجري أيضاً الدعوة بانتظام إلى التوعية بالمسائل الجنسانية في المدارس من خلال برنامج السعادة الوطنية الشاملة في المدارس وحلقات دراسية محددة بشأن "مراعاة الاعتبارات الجنسانية في قاعات الدرس".
		ولا ترى بوتان بدءاً من تضمين التعليم محتوى إضافياً يتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.
-٢٥	٣٨-١٢٠	يتواءم قانون العمل والاستخدام لعام ٢٠٠٨ مع العديد من المعايير الدولية المتصلة بعمل الأطفال بما في ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢.
		ويجدد التشريع المتعلق بأشكال عمل الأطفال المقبولة قوائم بالأعمال التي يُحظر على الأطفال المتراوحة أعمارهم بين ١٣ و١٧ سنة القيام بها. وأعيد النظر في هذا التشريع في عام ٢٠١٢ لتعزيز اتساقه مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ويجري بانتظام نشر كتيب بشأن عمل الأطفال وتنظيم تدريب بشأن حقوق الطفل ومكافحة عمل الأطفال.
		ولا يتضمن قانون رعاية وحماية الأطفال لعام ٢٠١١ أحكاماً محددة بشأن عمل الأطفال، لكنه يشير بوضوح إلى الأطفال الضعفاء وعززت قواعده ولوائحه بأحكام تنص على توفير رعاية بديلة للأطفال الضعفاء. ويندرج الأطفال العاملون بوضوح ضمن فئة الأطفال الضعفاء هذه، ويمكن من ثم أن تشملهم الحماية والرعاية بمقتضى الأحكام أعلاه.
		وتظل بوتان ملتزمة كلياً بمكافحة عمل الأطفال وبالمبادئ

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
		التي تستند إليها هذه التوصية، لكنها لا تنوي اعتماد أي تشريع جديد في هذا الصدد بما أن القانون والممارسة الحاليين يعالجان بما يكفي هذه المسألة.
		ويمكن أن تقبل بوتان هذه التوصية جزئياً لضمان تنفيذ القوانين والممارسات الحالية تنفيذاً فعالاً.
٢٦-	٣٩-١٢٠	تملك بوتان جميع الأحكام القانونية اللازمة لضمان وصول جميع المواطنين إلى نظام المساعدة القانونية. ولا تتسامح بوتان مع أي شكل من أشكال التمييز بين مواطنيها لا سيما فيما يتعلق بتكافؤ فرص الوصول إلى العدالة.
		وينصّ الدستور على معاملة جميع المواطنين معاملة متساوية وحمايتهم أيضاً من جميع أشكال التمييز. وتكفل هذه الحقوق بموجب المادة ٧ من الدستور.
		ويعهد الدستور أيضاً إلى الدولة توفير المساعدة القانونية.
		وتنص المادة ٧(٢٣) على حق أي شخص في الشروع في إجراءات مناسبة لدى المحكمة العليا المركزية أو المحاكم العليا المحلية لإعمال مختلف الحقوق المنصوص عليها في الدستور.
٢٧-	٤٠-١٢٠ ٤٢-١٢٠	منذ سن قانون العقوبات لم يستشهد قط بمادتيه ٢١٣ و ٢١٤ اللتين تتناولان "الأفعال غير الطبيعية" فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية التي يقبل بإقامتها شخصان بالغان من نفس الجنس. ويمكن إعادة النظر في هذه الأحكام عندما تُستشعر الحاجة إلى ذلك عند عموم الناس.
٢٨-	٤٣-١٢٠	تقبل بوتان التوصية.
٢٩-	٤٤-١٢٠ ٤٥-١٢٠	ينص الدستور على حق جميع مواطني بوتان في حرية الدين. لكن لا يمكن إجبار أي أحد على اعتناق عقيدة أخرى بالترغيب والترهيب.
		وسعيّاً إلى حماية السكان الفقراء وغير المتعلمين والضعفاء من الترغيب والترهيب، أدرجت المادة ٤٦٣(أ) عند تعديل قانون العقوبات في عام ٢٠١١ وهي تنص على إدانة الشخص المدعى عليه بجرمة إكراه غيره على اعتناق عقيدة أخرى إذا كان المدعى عليه قد لجأ إلى الترغيب أو أي شكل من أشكال الترغيب لحمل شخص على اعتناق عقيدة أخرى.
		ولا يجبر الناس في بوتان على اعتناق عقيدة أخرى بالترغيب أو الترغيب ويكفل من ثم حقهم في حرية ممارسة أي دين يختارونه. ولم يسجل اعتقال أي مواطن بوتاني أو ملاحقته وإدانته بسبب اعتناق دين بمحض إرادته.

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
٣٠-	٤٦-١٢٠	أفضى سنّ قانون المجتمع المدني وإنشاء هيئة منظمات المجتمع المدني في عام ٢٠٠٩ إلى الاعتراف بالمجتمعات المدنية كشريك مهم في إحداث التوازن الضروري لإنشاء المجتمع البوتاني، ولا سيما في تعزيز الرفاه الاجتماعي وتحسين ظروف ونوعية حياة الجميع. وتوجد حالياً ٣٨ منظمة مسجلة من منظمات المجتمع المدني ويتزايد عددها لا سيما على صعيد المجتمع المحلي.
		ومعظم منظمات المجتمع المدني في بوتان تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال توفير الرفاه الاجتماعي للأشخاص المهمشين اجتماعياً واقتصادياً. ودعت منظمات المجتمع المدني أيضاً إلى وضع سياسات بشأن تعزيز حقوق الإنسان في البلد وإجراء تدخلات في هذا الصدد.
		وتزايد عدد منظمات المجتمع المدني بصورة هائلة في مجالات أخرى يكشف أيضاً الجهود التي تبذلها الحكومة الملكية باستمرار في سبيل إيجاد بيئة مستدامة لتطورها.
٣١-	٤٧-١٢٠	تقوم عملية إرساء الديمقراطية في بوتان على انخراط المجتمع المحلي في عملية صنع القرار وكذا في تنفيذ خططها وبرامجها المتعلقة بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية.
		وتتسم الديمقراطية البوتانية بالشفافية والشمولية والإيجابية. وفتحت جميع الانتخابات أمام المجتمع الدولي وتولت جهات مراقبة ووسائل إعلام دولية مراقبتها.
		وهكذا تمثل العملية الديمقراطية برمتها أحد الجهود المبذولة في سبيل جعلها أكثر شمولاً وتركيزاً على التنمية من ذي قبل.
٣٢-	٤٨-١٢٠	تضمن قوانين بوتان الانتخابية بالأساس السماح لجميع الناخبين البوتانيين المسجلين بالمشاركة في العملية الانتخابية. وأما فيما يتعلق بأفضل الممارسات الدولية، فتوجد معايير معينة يجب تطبيقها بالنسبة إلى المشاركة في العملية الانتخابية التي تشمل الانتخاب والترشح للانتخابات على حد سواء.
		وتكفل هذه المعايير ضمان المشاركة في العملية الانتخابية لكل مواطن وناخب مستقيم ومؤهل للتصويت في الانتخابات.
		وفي الوقت ذاته، يسمو بعض المواطنين عن الحياة السياسية وحرى بهم أن يبقوا كذلك في مواقعهم الأثرية لما فيه خير البلد بعيداً عن أي إمكانية للمشاركة في الانقسامات السياسية.

الرقم	التوصيات رقم	الرد
٣٣-	٤٩-١٢٠	تقر بوتان بالحاجة إلى سياسة شاملة بشأن الضمان الاجتماعي وتلتزم باتخاذ الخطوات اللازمة لبلوغ هذا الهدف. وكخطوة أولى، وضعت وزارة العدل سياسة الحماية الاجتماعية المتعلقة بعمال القطاع المنظم. وأقرت الجهات المعنية بضرورة إجراء تقييم شامل لخط الأساس قبل صياغة هذه السياسة. وبالنظر إلى نقص القدرات المؤسسية والمالية، لا تستطيع بوتان حالياً قبول هذه التوصية.
٣٤-	٥٠-١٢٠	تلتزم بوتان بضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي المجاني. ويكفل دستور بوتان حق كل الأطفال في التعليم الأساسي المجاني إلى حين بلوغهم سن الحادية عشرة. وحتى عام ٢٠١٣، بلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٦ في المائة في حين بلغ الصافي المكيف لهذا المعدل ٩٨,٥ في المائة وهو ما يعني أن جل الأطفال يلتحقون بالتعليم الابتدائي. وعلاوة على ذلك، يضمن توفير الأدوات المكتبية والغذاء والنقل بالجمان في مناطق البلد الريفية والنائية تكافؤ فرص الجميع في الحصول على التعليم. وبالنظر إلى اقتراب بوتان من بلوغ هدف التعليم الابتدائي الشامل ومضيها بخطى جادة صوب بلوغ هدف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، لا تستشعر الحكومة الحاجة إلى جعل التعليم الابتدائي إلزامياً.
٣٥-	٥١-١٢٠	يرجى الاطلاع على الرد المقدم بشأن التوصيتين ٤٤ و ٤٥.
٣٦-	٥٢-١٢٠	تمثل مسألة الأشخاص المقيمين في المخيمات الواقعة شرقي نيبال مشكلة إنسانية مزمنة ظلت لعدة سنوات موضوع محادثات ثنائية بين حكومتي بوتان ونيبال.
	٥٩-١٢٠	وتكمن المشكلة في أن الأمر لا يتعلق بوضع عادي للاجئين وإنما بوضع ناشئ عن هجرة غير مشروعة واسعة النطاق لأسباب اقتصادية. وتستضيف بوتان حالياً أكثر من ١٣٠.٠٠٠ عامل غير بوتاني، وهو عدد أكبر مما كان في التسعينات.
		ويتزوج بعض اللاجئين بالسكان المحليين من أجل البقاء في البلد فيما يطلب بعضهم الآخر الجنسية لأنهم عاشوا في بوتان فترة طويلة.

الرقم	التوصيات رقم	الردّ
		<p>وفي أعقاب إجراء أول عملية تفتيش ميداني مشتركة للأشخاص المقيمين في المخيمات النيبالية بداية التسعينات، اتفقت بوتان ونيبال على أن هذه المخيمات تؤوي أشخاصاً متنوعين، بمن فيهم مواطنون غير بوتانيين.</p> <p>ويساهم قيام المجموعة الأساسية من البلدان، بقيادة الولايات المتحدة، بإعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة مساهمة كبيرة في تسوية هذه المشكلة الإنسانية وبوتان تعرب عن تقديرها العميق لهذه البلدان على عروضها السخية.</p> <p>وتتصل بوتان على نحو منتظم بحكومة نيبال ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد التقى مؤخراً في آذار/مارس ٢٠١٤ رئيساً وزراء بوتان ونيبال في ناي بيبي تاو في ميانمار على هامش مؤتمر قمة مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، كما التقيا في نيو دلهي في أيار/مايو ٢٠١٤.</p> <p>وفي أيار/مايو ٢٠١٤، التقى رئيساً وزراء بوتان ونيبال في نيو دلهي على هامش حفل أداء رئيس الوزراء ناريندا مودي القسم.</p>
٣٧-	١٢٠-٦٠	<p>علمت بوتان، بعد التشاور مع تايلند، أن التوصية في صيغتها الحالية هي وليدة سوء تفاهم ولا تعكس الروح والمقصد الكامنين وراء تقديمها. ولا يمكن لبوتان قبول هذه التوصية.</p>